Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بديعية وسار في ذلك ، ولكنه أحجم عن الإستمرار لأسباب يوضحها لنا بقوله : « وكنت قد نظمت بديعية بالمبادىء ، فلما وصلت إلى نصفها راجعت البديعيات ، فرأيت نظمي تحصيل حاصل لأمور أولها : أني ما رأيت بديعيتين إلا ورأيت واحداً قد أخذ من الآخر رغما على أنفه ، إذ لا يمكنه إلا الاتباع . والثاني : قد رضوا بأنواع بخسة لا طائل تحتها ، فإن تصديت لها نسبت إلى قلة الأدب ، وإن تركتها أخشى من نسبتي إلى عدم التصرف . وثالثها : لست كمن تقدم ، كالسيوطي ومتابعيه ، والحميدي ومتابعيه ، والأمين . . »[1] .

وبذلك قد حرمنا من بديعية تضاف إلى عقد (البديعيات) ، ولكنه أفادنا بعمل نقدي انطلق من (البديعيات) وعاد إليها .

ويبقى الكتاب الثالث « إقامة الحجة على التقي بن حجة » لأبي بكر بن عبد الرحمن العلوي ، الذي تجاوز بكتابه هذا النقد المتمثل في قبول العمل أو ردّه دونما تحليل ودراسة لذلك العمل وإعطاء مسوغات الحكم ، وبذلك تجاوز مرحلة النقد الذوقي التي رأيناها في موقف الخاصة والعامة من (البديعيات) .

ويبدو أن هذا الكتاب قد أُلف رداً على كتاب الجليلي السابق ، ولعل في تسميته ما يؤيد ذلك .

ولقد عمد أبو بكر في كتابه هذا إلى بديعية ابن حجة ، التي طالما أكبرها وعدها من مناقبه ومما لم يستطع أحد مجاراته بها ، وزها بنفسه خيلاء من خلال شرحها ، فعمد أبو بكر إلى هذه البديعية وبدأ بتحليلها ونقدها معتمداً على نهج علمي وضعه لنفسه لإظهار ما في هذه البديعية من خلل وضعف وسرقة ، كما أنه في الوقت ذاته كان يعترف لابن حجة بكل حسن أتى به من خلالها ، ولم يبخسه حقه ، مدلاً بذلك على ابن حجة نفسه ، فقد قارن عمله بعمل ابن حجة في شرحه وقال :

---

(١) ص : ١٤ - ١٥ .